

الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

قضاء لبناني انتقائي مسيس وأحول!!!

مرة جديدة وفي فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن ٢٤ ساعة يجد القيمون على الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان أنفسهم مضطرين لإصدار أكثر من بيان يستنكرون فيهم ممارسات هرطقية تتعرض لها رموز وطنية لبنانية ليس فقط داخل لبنان المحتل، ولكن أيضاً في بلاد الانتشار، وذلك من قبل الحكم اللبناني وملحقاته من أمنية وقضائية وسياسية ومليشياوية.

بالأمس كان التعرض بالتهديد والوعيد للناشط في مجال حقوق الإنسان الأستاذ غازي عاد من قبل كتائب كريم بقرادوني"، وقبل ذلك كان القضاء المسورن فيرك ملفاً قضائياً بحق السكرتير العام للحدوب الكردي اللبناني الأستاذ عبد الكريم محو، في حين لا يكاد يمر يوماً واحداً دون اعتقال طالب سيادي أو ناشط يطالب بخروج الاحتلال السوري وتنفيذ القرار الدولي رقم ٥٢٠.

مهزلة اليوم الجديدة هي أيضاً قضائية، وضحتها مجدداً هو الصحفي والكاتب السيادي بيار عطا الله المقيم رغباً عن إرادته في فرنسا. أما جريمته الفظيعة التي أثارت خوف الحكم وحركت قضائه الغيور، فهي مطالبته بالإفراج عن المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية في مقال كان نشر على موقع التيار الوطني الحر (الإنترنت) في ٢١ تموز ٢٠٠٣. أما التهمة التي فُيركت له فباتت جاهزة ومعلبة، وهي تعكير العلاقة مع دولة شقيقة (سوريا) والتعرض للأجهزة الأمنية. علماً أن عطا الله كان أجبر على الفرار من لبنان وطلب اللجوء إلى فرنسا بعد تعرضه للضرب المبرح والتهديد بالقتل من قبل عناصر الأجهزة المخابريّة والأمنية اللبنانية العاملة في ظل دولة القانون والمؤسسات!!!

ما يؤسف له أن القضاء في لبنان المحتل لم يعد مُسيساً ومسورناً وانتقائياً فقط، وإنما أحولاً، بمعنى أنه يرى فقط باتجاه واحد. فهو، وبدلاً من أن ينظر إلى المخيمات الفلسطينية حيث أبو محجن وباقي الأبوات ومعهم المئات من المطلوبين للعدالة، وبدلاً من النظر إلى الدول القائمة داخل الدولة، وإلى باقي المحمديت الأمنية في بيروت وغيرها، حيث لا وجود للدولة ولقضائها، وتطول القائمة وتطول. بدل كل ذلك نواجه يلاحق السياديين من قادة وطلاب وصحافيين ومنقّفين سياديين حتى في بلاد الانتشار، والجريمة المعلبة دائماً هي التعرض للإحتلال السوري ورموزه، حتى أمسى أيضاً مجرماً كل من يطالب بالإفراج عن أهلنا المغيبين ظلماً وعدواناً في السجون السورية النازية.

إن الاتحاد يستنكر التعرض للصحافي بيار عطا الله وهو سيرفع أمر هذا الإتهاك السافر على حقوقه التي كفلها له الدستور اللبناني وشرعة حقوق الإنسان، إلى كافة المراجع الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، وهو يحث القوى التي ما زالت حرة في لبنان إلى رفع الصوت عالياً.

الناطق الرسمي

الياس بجاني

كندا - تورنتو في ٢٠٠٤/٢/٨